Copyright © King Saud University

الاكراه الطلاق والعتاق والنكاح والعفو عن القصاص
والرجعة والفيء في الايلاء والظهار واليمين والنذر لان
هذه تصرفات لا يفتقر وقوعها الى الرضاء بدليل انها تصح مع
الهزل والخطاء **محيط** ثم الهلاك على ضربين هلاك حقيقي
وهلاك حكم اما الهلاك الحقيقي فظاهر وهو ان يموت العبد
او كان طعاما فاكله او كان ثوبا فاخرقه او ما شبه ذلك مما يوجب
الفوات والهلاك الحكمي ان يخرج من ملكه كله او بعضه **مرغيناني**
الظهيرية العبد المأذون اذا تاجره وحط التجار
العيب وحط من غير عيب لا يجوز ويجوز اقالته كما يجوز شراؤه
والمكاتب كالمأذون **عادية** قضى المديون الدين المؤجل
قبل الحلول او مات فاخذ من تركته فجاء الغرماء الآخرون انه لا يأخذ
من المرابحة التي جرت المبايعة بينها الا بقدر ما مضى عن
الايام قبل له انفق به ايضا قال نعم ولو اخذ المقرض القرض
والمرابحة قبل مضي الاجل فللمديون ان يرجع منها بحصة
ما بقي من الايام **فتنية** وفي الزيادات في كل موضع لو اقر يلزم
فاذا انكر يستحلف الا في ثمان مسائل الاولى اذا وكيل
بالشراء اقر بعيب فادعى البائع ان الموكل رضي بالعيب
ان اقر به الوكيل بطل حق الرد وان انكر لا يحلف الثانية
ادعى على الآمر رضاه لا يحلف وان اقر يلزم الثالثة الوكيل

اذا ادعى رجل على رجل الف درهم غرض
حالة والمطلوب على آخر الف درهم
حالة فاحاله عليه الى سنة جاز
تاتارخان

ومن له على آخر دراهم فوجد دنانير
ان يجد لان يأخذ ذلك
تاتارخان

Copyright © King Saud University

بقبض الدين ادعى عليه المديون اداءه للموكل لا يلزمه
وعلم الوكيل بذلك لا يحلف وان اقر يلزمه **ظهيرية** والاصل ان
يستحلف بالطلب في اربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري
بالله ما رضيت بالعيب والشفيع بالله ما بطلت شفعتك
والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على مرجعها الغائب يحلف
بالله ما خلفوك وجكيت ولا اعطك النفقة والرابع
يحلف المستحق بالله ما بعت وعندها لا يحلف في الكل
بالطلب **بزازية** وفي السناقي اعلم ان طريق معرفة
قيمة الخمر والخنزير هو المرجوع فيها الى المسلم من اهل
الذمة او من تاب من فسقة المسلمين فان وقع الاختلاف على ذلك
في ذلك فالقول فيه قول المشتري **تاتارخان** والاصل ان
كل من يكون العين في يد امانة اذا ادعى رد العين
الى صاحبها او ادعى الموت او الهلاك يصدق مع يمينه
بالاتفاق كالمودع والمستعير والمضارب

والمستبضع والمستاجر
البضاعة وهي ان يدفع
المال الى رجل ويشرط
كل الربح للمالك له

والاب في مال ولده والوكيل

والوصي لا يضمن الوصي بعمومه يحتملا ولو ضاط
لا يضمن وضمن الاب بعمومه يحتملا وقيل
لا يضمن فلو وضع القاضي مال اليتيم في
يمينه وهات يحتملا ضمن ولو دفع القاضي
الى قوم ثقة ولا يدري الامر
دفع لم يضمن
حاوي القدسي

ولو قال الوكيل
كنت قبضت المال
حال صبوة الموكل
وسلمته اليه يصدق
الا ببينة
تاتارخان